دور التعليم العالي
فى تلبية احتياجات سوق العمل السعودي

أ. د . حبيب الله بن محمد التركستاني *

ملخص : هدفت هذه الدراسة إلى اختبار بعض العوامل التي أدت إلى عدم قبول سوق العمل السعودي لمخرجات التعليم ، والمسئوليات التي تقع على الجامعات لمواءمة تلك المخرجات مع سوق العمل ميدانياً، ولذلك فقد تم توزيع استمارات الاستبيان إلى مجموعة من رجال الأعمال وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أربعة عوامل رئيسة تشكل عائقاً دون قبول سوق العمل لمخرجات التعليم : تمثلت في الجانب السلوكي للخريج ، والجانب الأكاديمي للطالب ، والقدرات الفردية للمتقدم إلى الوظيفة ، بالإضافة إلى مستوى الأجور المحلية . كما أظهرت الدراسة أن هناك تبايناً بين موقف رجال الأعمال ورجال التعليم نحو المسئوليات التي تقع على الجامعات لمواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل السعودي.

المصطلحات الأساسية: التعليم العالي، سوق العمل ، مخرجات التعليم.

مقدمة

تمثل عملية التعليم أحد أهم القضايا التي تشغل بال المفكرين والمسئولين ، وتعقد الندوات والمؤتمرات لبحث كل ما يمكن أن يحقق مصلحة العلم والتعليم حتى أن معظم الدول تخصص ميزانية خاصة لتطوير العملية التعليمية وتحديثها

---

* استاذ مشارك (Associate prof.) بقسم إدارة الأعمال ، كلية العلوم الإدارية ، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية.

بصفة مستمرة . وعلى الرغم من أن التعليم بتخصصاته المتعددة في عدة مجالات مختلفة مثل : الإدارة والتمويل والتنظيم والتسويق لم يدخل إلى المملكة العربية السعودية إلا مؤخراً فإن قطاع التعليم في المملكة تطور بصورة سريعة ؟ بحيث استطاع أن يحقق تقدماً كبيراً في التنمية التعليمية . وأخذ التعليم يحظى باهتمام كبير من قبل المسئولين ، وسخرت المملكة جزءاً كبيراً من ميزانيتها في سبيل تحقيق الأهداف التعليمية . وما نشاهده اليوم من طاقات بشرية وإمكانات آلية ومكتبية ما هو إلا مؤشر ودليل قوي على عمق الاهتمام بالتعليم العالي في المملكة وانعكاس للجهود التي تبذل في سبيل تطوير التعليم العالي وتحسينه . والجدير بالذكر أن التعليم الجامعي بدأ يواجه في الفترة الأخيرة بعض المستجدات التي تحتاج إلى دراسة وبحث من قبل المسئولين عن التعليم بصفة عامة ، والتعليم العالي بصفة خاصة ، وعلى سبيل المثال ، فقد ظهر موضوع زيادة أعداد الطلبة خريجي الثانوية العامة الذين يحتاجون إلى مواصلة تعليمهم في الجامعات ، وفي المقابل أصبح التعليم يواجه مشكلة عدم حصول الخريجين على الوظائف في سوق العمل ؟ حيث بدأ سوق العمل يضع شروطاً معينة لقبول خريجي الجامعات ربما لا تكون متوفرة لدى هؤلاء الخريجين . كل هذه التحديات أبرزت الحاجة إلى إعادة النظر في سياسة التعليم الجامعي، وذلك بتعديل مسار التعليم بما يتلاءم ومتطلبات البيئة الجديدة للتعليم . من أجل ذلك تسعى هذه الدراسة التعرف إلى دور الجامعات في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتعليم من خلال دراسة مدخلات التعليم العالي ومخرجاته والتي هي بحاجة إلى تلبية احتياجات سوق العمل .

الهدف من البحث :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق بعض الأهداف المرتبطة بالعلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل السعودي، وتتلخص تلك الأهداف في التالي:

أولاً: التعرف إلى أهم المسئوليات التي تقع على الجامعات لمواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل السعودي، وذلك بدراسة ماهية الواجبات والمسئوليات التي تقع على الجامعات السعودية في هذا الصدد.

ثانياً: دراسة أسباب عدم قبول سوق العمل المحلي لمخرجات التعليم من الطلبة المتخرجين في الجامعات السعودية ، وذلك من خلال التعرف إلى أسباب عدم قبول القطاع الخاص لمخرجات التعليم الجامعي السعودي.

منهج البحث

اعتمدت هذه الدراسة على الجانب الوصفي التحليلي؟ حيث حاولت التعرف إلى وجهة نظر كل من رجال الأعمال ورجال التعليم في الأسباب التي تؤدي إلى عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل السعودي، وأهم المسئوليات التي تقع على الجامعات لتضييق الفجوة بينهما، وذلك عن طريق استخدام قائمة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة من رجال الأعمال وأعضاء هيئة التدريس .

مجتمع البحث وعينته

يمثل مجتمع البحث رجال الأعمال وأعضاء هيئة التدريس ، وقد تم توزيع استمارات الاستبيان لكل فئة ، حيث تم اختيار رجال الأعمال من خلال قائمة الشركات المسجلة في الغرفة التجارية بجدة في قائمة الدرجة الممتازة ، كما تم توزيع بعض الاستمارات على رجال الأعمال المشاركين في يوم المهنة بجامعة الملك عبدالعزيز، والمنعقد في شهر رجب عام 1418هـ . وتم اختيار أعضاء هيئة التدريس في كليات الجامعة المختلفة بالإضافة إلى المشاركين في يوم المهنة ، وبذلك بلغ مجموع الاستمارات التي تم توزيعها 350 استمارة تم الحصول على استجابة 291 مفردة شكلت نسبة 56% من رجال الأعمال والممارسين للأعمال الحرة ونسبة 44% من أعضاء هيئة التدريس.

الجانب النظري

أولاً: ملامح التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

نشأ التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء الاحتياجات لإعداد كوادر علمية مؤهلة تسهم في شتى مجالات الحياة المختلفة ، ومن ثم مواكبة حركة التطور الاجتماعي والعلمي المتقدم . وقد أظهرت برامج التنمية الشاملة للمملكة في السبعينيات الحاجة إلى توفير الكوادر العلمية المؤهلة التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبذلك ظهرت بعض الملامح والاتجاهات التي تميز البيئة التعليمية في الفترة الحالية على النحو التالي:

ا - **زيادة الإقبال على التعليم الجامعي:** اتجهت المملكة إلى تنمية مواردها البشرية في مجال التعليم العالي وذلك بفتح تخصصات فنية ودراسات تطبيقية من أجل سد احتياجاتها في خطط التنمية لتحقيق أكبر قدر من التقدم لتحتل موقعها بين

الـدول والمجتمعـات التـي تفتخـر بمـا وصـلت إليـه مـن تقـدم حضـاري وازدهـار اقتصـادي، وأقـدمت الجهـات المسـئولة فـي المملكـة علـى إنشـاء عديـد مـن الجامعـات والكليـات والأقسـام حتـى بلـغ عـدد الجامعـات سـبع جامعـات فـي مختلـف منـاطق المملكـة بالإضـافة إلـى جامعـة الملـك خالـد التـي تـم تسـميتها مـؤخراً كمـا يوضـح الجـدول (1). ومـن الجـدول نلاحـظ ارتفـاع عـدد الطلبـة والطالبـات حتـى وصـل إلـى حـوالي 237ألـف طالب وطالبة عام 1416هـ ، يدرسون في 138كلية في مختلف التخصصات . مما أدى إلى زيادة العرض من الموارد البشرية في سوق العمل المحلي والتي تطلب ضرورة إيجاد الفرص الوظيفية لتلك الأعداد المتخرجة في الجامعات.

جدول (ا)

تطور عدد الجامعات والكليات والطلبة والطالبات خلال عدة سنوات *

السنوات	عدد الجامعات	عدد الكليات	عدد الطلبة والطالبات	معدل النمو %
1390/1389	3	18	6642	-
1395/1394	5	22	19093	187
1400/1399	6	51	47733	150
1402/1401	7	71	63563	33
1403/1402	7	74	75110	18
1407/1406	7	78	101374	35
1408/1407	7	78	112158	11
1409/1408	7	78	1 15006	2.5
1401/1409	7	82	129991	13
1411/1410	7	82	132827	2.2
1412/1411	7	82	135780	2.2
1414/1413	7	99	165160	22
1415	7	112	214909	30
1416	7	138	237232	10
1418	8	-	-	-

* المصدر: وزارة التعليم العالي، إحصاءات التعليم العالي، العدد التاسع عشر، 1417هـ.

2- الاتجاه نحو التوسع الكمي في القبول : على الرغم من زيادة التوسع في الجانب الكمي في قبول الطلاب بالجامعات خلال عقدي الستينيات والسبعينيات ، والإنفاق المالي الكبير الذي خصص للتعليم في المملكة فقد لوحظ استمرار وجود الطلب الشديد على الكوادر الفنية ذات التخصصات المختلفة لسد احتياجات خطط التنمية التي بدأت في المملكة العربية السعودية في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات . وقد وافق هذا الأمر بطء في تحديث مناهج التعليم بالصورة التي ينشدها قطاع الأعمال والتي لم تتماثل وسرعة التطور الاقتصادي، حيث شهدت المملكة العربية السعودية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن حركة نهوض وتطور اجتماعي بصورة متسارعة نجم عنها الحاجة إلى توفير كوادر بشرية مؤهلة في مختلف التخصصات العملية والفنية من حملة الشهادات الجامعية بمستوياتها المختلفة (عبدالعزيز البسام ، 1985). وعموماً فإن هذا التوسع في القبول للتعليم في الجامعات لم يحقق ما تحتاجه خطط التنمية من الكوادر المؤهلة علمياً وفنياً في جانبه النوعي، بل حقق أعداداً كبيرة من الخريجين في تخصصات زائدة عن الحاجة ، مما أحدث آثاراً سلبية لهذا التوسع بالإضافة إلى تعيين الخريجين في أماكن عمل تختلف عن مجال دراساتهم .

3- **ضعف الاهتمام بالنواحي التطبيقية :** تزخر المملكة العربية السعودية بكميات وفيرة من المعادن والمواد الطبيعية الأخرى مما يجعلها بحاجة إلى توفير الكوادر الفنية المدربة ، ونتيجة لما تملكه من ثروة نفطية لأنها المادة الرئيسة والممول الوحيد والأساسي في خطط التنمية فإن حركة التطور العلمي والتكنولوجي في المملكة باتت توضح حقيقة هامة ، هي ضرورة الاعتماد على الكوادر الفنية المحلية والعمل على توفير الكوادر الفنية المتخصصة في العلوم التطبيقية ؟ مكر تخصصات الهندسة الكهربائية والهندسة المدنية والهندسة الصناعية بالإضافة إلى التخصصات المهنية الأخرى. والمعلوم أن تلك التخصصات تظل بحاجة إلى الطلاب الذين يقبلون عليها بدافع رغبتهم الأكيدة وقدراتهم الإبداعية الذاتية . وعلى سبيل المثال فقد أشارت نتائج الدراسة التي أجراها عمر كامل (1998» ص 39) إلى عدم وجود تناسق بين التخصصات وسوق العمل ؛حيث وجد أن الجامعات لم تراع احتياجات السوق من التخصصات، فكان أن تخرج كثير من الطلبة ولب يحصلوا على العمل .

ويلاحظ من جدول (2) أن النمو في تخصص العلوم الاجتماعية يتسارع بنسب أكبر من باقي التخصصات في الوقت الذي تتزايد فيه الحاجة إلى الخريجين في تخصصات العلوم التقنية والتطبيقية . وعلى سبيل المثال فإن ازدياد نسبة طلبة الدراسات الإنسانية والاجتماعية من 59% عام 1405 إلى حوالي 77% عام 1416 مقابل انخفاض نسبة الطلبة الدارسين في تخصصات الهندسة والطب.

جدول (2)
لتوزيع النسبي للطلبة السعوديين في مرحلة (البكالوريوس) حسب التخصصات *

التخصصات	1405هـ	1416هـ	التغير
العلوم الطبية	9.4	2.7	6.7-
العلوم الهندسية	11.8	4.6	7.2-
العلوم الزراعية	3.0	1.4	1.6-
العلوم الطبيعية	8.2	6.5	1.7-
الاقتصاد والإدارة	84	7.5	0.9-
الإنسانيات والاجتماعيات	59.2	77.3	18.1+
الإجمالي	100	100	

*** المصدر: (عمر عبدالله كامل ، 1998، 39).**

4- سياسات القبول : سارت عملية القبول في الجامعات السعودية منذ نشأتها على سياسة إتاحة الفرصة لكل من يرغب الدراسة في أي من مجالات المعرفة تمشياً مع خطط التعليم وبرامجه ، وذهبت إلى وضع حوافز مالية وعينية للطلبة من أجل إغرائهم بالالتحاق بالجامعات بصرف النظر عن احتياجات خطط التنمية ، ثم تطور الأمر إلى محاولة الجامعات أن توفق بين خطط التنمية التي ظهرت إلى حيز الوجود من جهة والطموحات الشخصية للطلبة من جهة أخرى، والواقع أن سياسة القبول في الجامعات المحلية مازالت تطبق إلى الآن سياسة أقرب ما تكون إلى المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) التي تدرس العلم والنظريات لمن يريد، بصرف النظر عن كونها لها علاقة ببيئة المجتمع أو حاجة السوق . وهذا يدفع إلى القول بأن هذا الأسلوب ليس فى صالح الجامعة ولا المجتمع .

نظراً لأن إحدى وظائف الجامعة الرئيسة تكوين الكفاءات البشرية المناسبة لسوق العمل وإعدادها، وذلك لدفع حركة التنمية إلى الأمام . ومن ثم فقد اتضح أنه لا مفر من أن تقوم الجامعات في المستقبل بانتهاج سياسة قبول تساعد على تنمية المجتمع وتطويره بما يتمشى مع تطلعاته في اللحاق بمن سبقه من المجتمعات الأخرى، والتوفيق بين الحاجة إلى المؤهلين جامعيا ومن يحتاج إليهم كأعوان لهم في سوق العمل ؟ يعملون في سبيل التطوير والبناء.

ثانياً: التعليم العالي وسوق العمل السعودي

يمر التعليم العالي بصورة عامة بعديد من المراحل حتى يحقق رسالة التعليم ، وقد جرت العادة أن يناقش واقع التعليم العالي في المملكة من خلال ثلاثة مراحل ، وهي: المدخلات ، والعمليات التحويلية ، والمخرجات ،ولكن مع التطور الذي يشهده موضوع التعليم ومدى الاستفادة من مخرجاته أصبح من الضرورة الحديث عن عنصر رابع وهام يتمثل في سوق العمل الذي بدأ يعطي بعداً جديداً لمسألة التعليم بحيث أصبح من الضرورة ربط مخرجات التعليم بسوق العمل ، وهذا ما يوضحه الشكل (أ) وسوف نناقش هذه الجوانب بصورة موضحة.

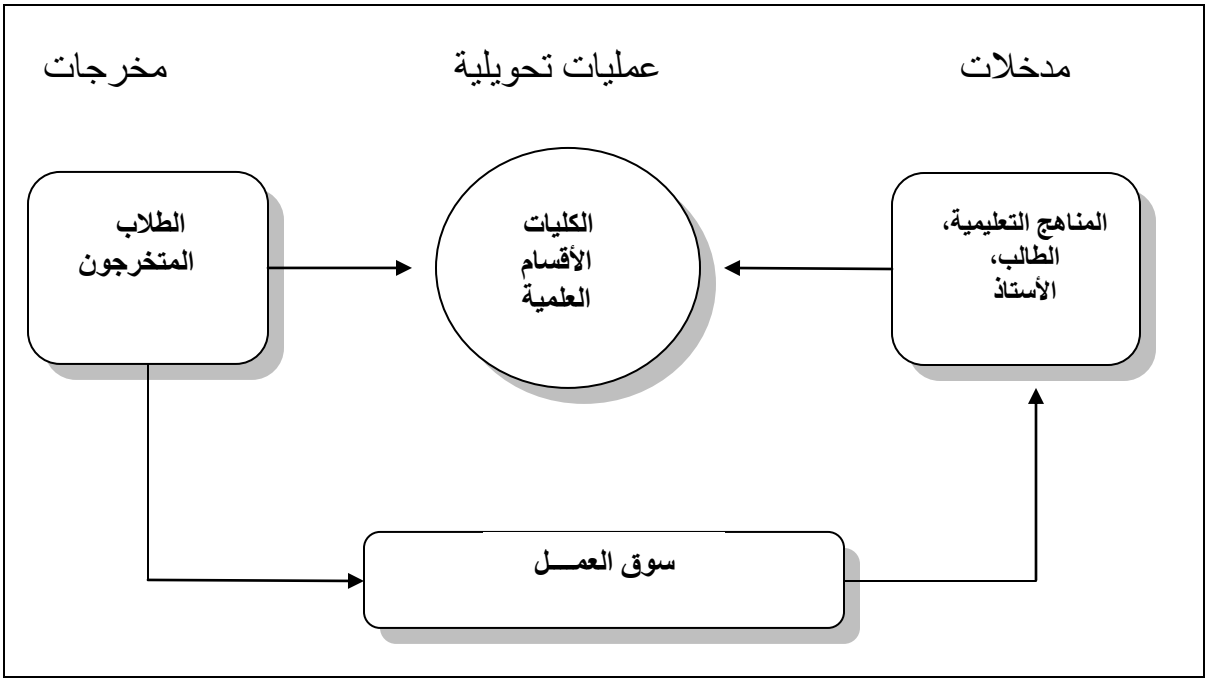

شكل (1) العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل

مدخلات التعليم العالي

ترتكز مدخلات التعليم العالي في المملكة على ثلاثة عناصر أساسية ؛ هي المناهج والأستاذ والطالب حيث إن هذه العناصر الثلاثة تسهم في تشكيل سياسة التعليم .

1- **المناهج التعليمية :** أكدت توصيات مؤتمر رسالة الجامعة في المملكة العربية السعودية (1) على أن تهتم الجامعة بمناهجها، وأن تراعي المرونة في المناهج الجامعية وقابليتها للتطوير كلما دعت الحاجة على ضوء التقدم العلمي والتربوي المعاصر، وأن تولي الجامعات مزيداً من الاهتمام بمناهج النشاط غير الصفي نظراً لضرورته في تحقيق النمو المتكامل لشخصية الطالب ، وأن تزداد العناية بالوسائل التي تؤدي إلى تنمية قدرة الطالب على التفكير والاستقلالية والاعتماد على النفس والابتكار. والحقيقة أن مناهج الدراسة الجامعية الحالية تعتبر من أكثر مناهج المراحل الدراسية جموداً، فهي بطيئة التغير وذلك بسبب البيروقراطية ، والتقاليد الجامعية التي ترى أن الخروج على هذه التقاليد إضعاف وهدم للعرف الجامعي القائم . وخير دليل على ذلك ما نراه اليوم من عزل مسئولي التعليم الجامعي كل عمليات التقنين والتطوير عن المستجدات والتحولات في حياة المجتمع وحاجات سوق العمل . وقد أشارت نتائج الدراسة التي أجراها سالم القطاني (1998، ص 179) حول مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية واختباره لعدد من العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بوضع مناهج التعليم ، أشارت تلك الدراسة إلى أن مسألة احتياجات سوق العمل تأتي في المرتبة الخامسة من الأهمية . كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن من أهم العوامل التي تعوق عملية تطوير المناهج عدم توفر الحوافز للقيام بالتطوير مع طول المدة التي تحتاجها عملية التطوير.

وعموماً يمكن القول بأن المناهج الحالية لا تساعد على إعداد الطالب لكي يعمل في مجال التخصص المطلوب وتزويده بالخبرات التي تؤهله لمواجهة المشكلات الاجتماعية والإسهام في تنفيذ خطط التنمية . كما أن المناهج الحالية لا تحقق احتياجات سوق العمل من التخصصات الفنية والتطبيقية بحيث يحتاج الأمر إلى توجيه هذه المناهج بما يتناسب واحتياجات القطاع الأهلي والخاص (أحمد اللقاني ، 1982)

2- استاذ الجامعة : ما من شك أن الأستاذ الجامعي هو محور الارتكاز في التعليم الجامعي، فلا يمكن قيام جامعة بدون أستاذ، حيث هو الوسيلة لتوصيل المعلومات إلى طلابه والمؤثر في شخصياتهم وفي بنائهم العلمي، كما أنه صاحب الخبرة الطويلة في مجال البحث العلمي أو هكذا ينبغي أن يكون ، ومن جهة أخرى فإن الأستاذ الجامعي هو الذي ينفذ سياسات جامعته في ربطها بالمجتمع : حيث هو الذي يقترح البرامج وأوجه النشاط المختلفة التي تخدم هذا المجتمع ، وهو الذي ينفذ تلك البرامج ، كما أن أستاذ الجامعة يقوم بإجراء عمليات التقويم المختلفة لتلك البرامج والأنشطة بهدف تصحيح مسارها وزيادة الاستفادة منها. ويعتبر عضو هيئة التدريس أهم ركيزة من ركائز الجامعة ، فإذا بنيت الجامعة على أكتاف هيئة ضعيفة ازداد ضعفها لأن الهيئة الضعيفة لن تنجب إلا طلاباً ضعافاً، لذلك فلابد من زيادة الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس من الناحية العلمية والاجتماعية والسلوكية . وعلى الرغم من ذلك فإن الحاجة مازالت ملحة إلى الاهتمام بنواحي التطوير والتأهيل العلمي للأستاذ، وذلك عن طريق إتاحة الفرصة الممكنة له للمشاركة في الندوات والمؤتمرات المتخصصة التي تساعد على زيادة قدراته الفكرية والمهنية . ولابد من توفير البيئة المناسبة للأستاذ الجامعي مما يحفزه للعمل ، ويجعله يتصدى للمشكلات التي تعترض المجتمع سواء أكانت تلك المشكلات اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها، فهو بدراسته لها وتحليله لعواملها وبيانه للعوامل الفاعلة والمؤثرة فيها يبين الطريق الصحيح الذي ينبغي أن يسلكه الآخرون ؛ حيث إن مشكلات المجتمع وحاجاته تمكر المحاور الأساسية ونقاط التركيز التي تدور حولها نشاطات الجامعة بأساتذتها وكل العاملين فيها (صائب الأوسي، 1985).

3 - الطالب : يهدف التعليم العالي إلى تمكين الطالب من تطوير قدراته ومهاراته الشخصية من جميع جوانبها جسماً وعقلا ، فكراً وخلقاً بحيث تتجلى كل هذه المعاني بصورها المتنوعة في سلوكه بصورة متوازنة ومتكاملة وفق أصول العقيدة وقيمها السامية ؟ بحيث يصل الطالب إلى مستوى يكون من خلاله مؤهلا لأن يخدم المجتمع في التخصصات المختلفة ، وبالصيغة التي تجعله قادراً على تحقيق المطلوب منه لخدمة المجتمع من داخله وخارجه كماً وكيفاً. والطالب

اليوم له أهدافه وطموحاته ، فهو يرغب الحصول على العلم والمعرفة ، ويريد أيضاً أن يحصل على العمل الذي يساعده على الحياة الكريمة ، ويتمنى أن تكون الوثيقة التي يحملها جواز مرور يعبر من خلاله من عالم التكوين الثقافي إلى عالم الإبداع والعطاء. وحيث إن طالب الجامعة يتم اختياره من بين الحاصلين على الثانوية العامة فلابد من الأخذ بعين الاعتبار أنه ليس بالضرورة قبول جميع ذوي الثانوية في الجامعات ، حيث يتطلب الأمر اختيار الكفاءات القادرة على مواصلة التعلم ولديها الاستعدادات الفكرية التي تعينها على الإبداع . وهذا هو المنهج التي بدأت تتبعه المملكة العربية السعودية ، حيث ظهر ذلك من خلال قرارات مجلس الوزراء السعودي عام (1418) التي تدعو إلى تحديد احتياجات الجامعات من الطلبة الممكن قبولهم كل عام دراسي ، ثم التوسع في فتح المعاهد الفنية لاستيعاب الأعداد الأخرى من الطلاب الذين لديهم قدرات معينة في مجالات فنية مختلفة (حمود البدر، وخالد السيف ، 1985).

4- اتجاهات الطلاب نحو التخصصات المختلفة : يعتبر اختيار الطلاب لدراسة التخصصات التي يحتاجها السوق من أهم العوامل التي تسهم في تشكيل مخرجات التعليم العالي، وذلك لأن عدم الاختيار السليم للتخصص يسهم في تكديس أعداد الطلبة في سوق العمل . ويؤدي إلى زيادة البطالة في المجتمع مع وجود فرص وظيفية في تخصصات محددة . وقد أشارت الدراسة التي أجراها جلال زكي وعبدالحي رضوان ، (1998، ص 121) حول اتجاهات الطلبة نحو التخصصات المختلفة ، إلى أن حوالي 32% من الطلبة يختارون تخصصاتهم بناء على رغباتهم الشخصية وليس بناء على احتياجات سوق العمل . كما اتضح من الدراسة أن حوالي 23.5% من الطلاب يتجهون إلى التخصصات التي يعتقدون أن فرص العمل فيها متوفرة . كذلك أوضحت الدراسة أن حوالي 35% من الطلبة تقع عليهم ضغوط خارجية من الأصدقاء عند اختيار التخصص ، والنسبة المتبقية كانت لأسباب مزدوجة تؤثر في اختيار التخصصات ، وتتمثل في سهولة الدراسة وعدم المعرفة بالتخصصات المتوفرة.

وبذلك تؤكد هذه الدراسة أن اختيار الطالب للدراسة لا يقوم على أساس الرغبة في تغطية حاجة السوق بقدر ما هو اختيار عشوائي يشير إلى عدم اهتمام الطالب بالتخصص ، أو عدم توفر المعلومات .

مخرجات التعليم العالي

تعتبر مخرجات التعليم العالي هي الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الجامعات ويجني ثمارها قطاع الأعمال ، لذلك فإن حسن اختيار المدخلات يؤدي إلى تحقيق المخرجات السليمة (حسن أبوركبة ، 1981). ولاشك أن الهدف الأساسي من التعليم العالي هو تخريج الطلبة القادرين على الإسهام في تنمية المجتمع بما يغطي احتياجاته بحيث تؤهلهم الجامعات كما يجب وتعدهم الإعداد الجيد الذي يساعدهم فيما بعد في العمل على تنمية المجتمع. والقطاع الخاص أصبر ينظر إلى خرير الجامعة نظرة مختلفة عن السابق بحيث يستند في اختياره على كفاءة الخريجين ومهاراتهم أيضاً، الأمر الذي يحمل الجامعة مزيداً من الاهتمام بالطلبة والعمل على إعدادهم بصورة جيدة تساعد على تلبية احتياجات المجتمع وتحقق متطلبات سوق العمل . لذا يجب أن تحرص الجهات المهتمة بأمور التعليم العالي على توفير سبل استكمال الخريجين لتعليمهم وتنمية قدراتهم بهدف رفع مستوى الأداء.

ولاشك أن أحد العوامل المساعدة على تنمية المجتمع وتحقيق الرخاء والرفاهية لهذا المجتمع هو وجود العديد من التخصصات المختلفة والتي من شأنها أن تغطي احتياجات السوق في شتى المجالات ، فقطاعات العمل بصورة عامة والقطاع الخاص بصورة خاصة أصبح ينظر إلى المتخصص في مجال العمل بصورة أعمق من السابق لكي يقوم بالعمل بالصورة الصحيحة حيث إنه يعمل في بيئة تنافسية . وتتركز التنافسية في التخصصات التي تقدمها كل جامعة بمعنى أن الجامعة الأكثر قبولاً هي تلك التي تقدم التخصصات التي يحتاجها المجتمع ويتطلبها سوق العمل ، لذلك فإن توجيه التخصصات الجامعية نحو احتياجات سوق العمل يعتبر من ضرورات العملية التعليمية في الوقت الراهن إلا أن هذا الأمر لا يلقى القبول والاستحسان من بعض الأكاديميين الذين يعتقدون أن الجامعات ليست بالضرورة معنية بأن تقدم الخريجين المؤهلين للعمل في القطاع الخاص بقدر ما تقوم بعملية تهيئة الطلاب إلى القبول والانخراط في العمل الميداني التطبيقي ، (وديع عدنان ، (1996). وعموماً فهناك كثير من وجهات النظر حول مخرجات التعليم العالي، حيث يرى بعض أصحاب العمل أن عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات السوق يعود إلى عدم مناسبة إعداد مخرجات التعليم لمتطلبات الوظائف . كما أن العمالة الوطنية ليس لديها الخبرات اللازمة لتحقيق متطلبات الوظيفة بحيث يحتاج الأمر إلى صقلها وتدريبها لكي تصبح أداة منتجة وفعالة .

وتشير الدراسة التي أجراها مجلس القوى العاملة عن أوضاع الخريجين السعوديين في الجامعات السعودية وتوظيفهم في مجالات العمل المختلفة عام (1407هـ) إلى أن عدم توفر المعلومات عن الفرص الوظيفية في القطاع الخاص وعدم توفر المعلومات لدى الطالب عن الفرص الوظيفية المتاحة من أسباب عد توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل .

سوق العمل السعودي

بعد مناقشة مدخلات التعليم العالي ومخرجاته ومع الإيمان التام بأن هذه المخرجات لابد وأن تحاكي الواقع الحالي فإن سوق العمل يعتبر المكان الذي تصب فيه المخرجات والمكان الذي يحدد مدى قدرة مخرجات التعليم على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية . ومن المعروف أن العمل في القطاع الخاص يتطلب بعض التخصصات والمهارات الخاصة التي تتمثل في التخصصات الدقيقة واللغة والقدرة على استخدام الحاسب الآلي وغيرها من الأمور الفنية الأخرى. ولقد أوضح مجلس القوى العاملة أن سوق العمل في المملكة العربية السعودية يتأثر بعدد من العوامل الداخلية التي من أبرزها عدم ملاءمة مخرجات التعليم لسوق العمل بسبب الإقبال الكبير على التخصصات النظرية في الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على التخصصات العملية والتطبيقية . وتتوقع خطة التنمية السادسة في المملكة العربية السعودية أن هناك فرصة لنمو العمل في المجال الفني والمهني بنسبة 30%خلال سنوات الخطة ، وتتوقع أن تكون الفرص الوظيفية في المجال المهني أكبر من أعداد السعوديين المتوقع تخرجهم والتحاقهم بهذه الوظائف (أحمد البازعي ، 1998).

إذن يمكن القول أن ربط التعليم بواقع سوق العمل السعودي يعتبر مطلباً حيوياً وهاماً وذلك لعدة أسباب منها:

1- أن القطاع الخاص المحلي مازال يتردد في توظيف الشباب السعودي بحجة عدم مواءمة تخصصات الطالب المتخرج مع احتياجات سوق العمل ، ولذلك فإن بناء خطة مستقبلية لتوفير الكوادر الوطنية المؤهلة على ضوء احتياجات القطاع الخاص سوف يمنع الاستمرار في إلقاء اللوم على مناهج التعليم (أحمد الصباب ، 1976).

2- أن القطاع الخاص مازال يأمل في توظيف القوى العاملة المحلية بشرط أن تتوفر لديها بعض المهارات الإضافية بجانب التعليم مثل اللغة الأجنبية والقدرة على استخدام الحاسب الآلي في الإدارة . لذا فإن توفير خطة تعليمية تخدم هذه الاحتياجات سوف تسهم في سرعة الالتزام بتطبيق التوجهات التي تطالب بإحلال

السعودي في الوظائف محل غيره بحيث تصبح مسألة الإحلال أو السعودية هي الأصل في العملية الوظيفية .

إذن يمكن القول بأن تطوير التعليم العالي - بحيث يتواءم مع سوق العمل السعودي- لابد وأن يحتوي على تخصصات واضحة ومتطابقة مع طموحات قطاع سوق العمل وآماله ، حتى يمكن تحقيق رغبات السوق بالطريقة التي تحول دون العودة مرة أخرى إلى الحديث عن مدى مواءمة قدرات المتخرجين مع متطلبات سوق العمل السعودي. وهذا لن يتأتى إلا إذا تنوعت الدراسات والمناهج والمجالات والتخصص بالشكل الذي يتفق ومتطلبات العمل . لذلك يكون من الواجب بناء أواصر التعاون بين معاهد التعليم العالي وسوق العمل ومراكز الأنشطة الاقتصادية بما يتيح تبادل الخبرات واستمرار تبادل المعلومات ، (بيكاس دانيال ، (1987).

إن هذه الدراسة تسهم في اختبار بعض ا أسباب التي تحول دون قبول سوق العمل لمخرجات التعليم الجامعي، ويكون هذا الاختبار ميدانياً، كما تقوم الدراسة باختبار أهم المسئوليات التي تقع على الجامعات لمواءمة مخرجاتها مع متطلبات القطاع الخاص .

الدراسة الميدانية

قامت الدراسة بتحليل البيانات للوصول إلى النتائج المرتبطة بموقف سوق العمل السعودي من مخرجات التعليم ، وباختبار عدد (20) عاملاً من العوامل التي قد تؤدي إلى عدم قبول سوق العمل لمخرجات التعليم ، وبحساب المتوسط الحسابي للإجابات والانحراف المعياري أظهرت الدراسة أن رجال الأعمال أجابوا بأن هناك عشرة أسباب تؤدي إلى عدم قبول سوق العمل لمخرجات التعليم كما هو موضح في جدول (3)، وهذه العوامل حسب ترتيبها في الأهمية تتمثل في التالي :

1 - عدم توفر الخبرات العملية لدى الخريج الجامعي .

2- عدم إجادة الخريج الجامعي التحدث باللغة الإنجليزية .

3- المناهج التعليمية في الجامعات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل السعودي.

4- الجامعات لا تقوم بتدريب الطلاب وتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص .

5- مكاتب العمل لم توضح طبيعة التعامل مع القوى العاملة الداخلية .

6- هناك تفاوت كبير بين الأجور الحالية للموظف الأجنبي والأجور التي يطلبها الموظف السعودي.

7- الموظف السعودي مرتبط بالحياة الاجتماعية بصورة تؤثر على طبيعة العمل مقارنة بغيره من العاملين .
8- الجامعات ماتزال منعزلة عن المجتمع بمناهجها ولا تتلاءم مع طبيعة العمل الخاص .
9- الأجور التي يطلبها خريجو الجامعات غير مناسبة .
10- الخريج الجامعي ما يزال يفضل الأعمال الإدارية غير الميدانية . وبمقارنة إجابات رجال الأعمال بإجابات أعضاء هيئة التدريس نلاحظ موافقة رجال التعليم على بعض تلك العوامل وعدم الموافقة على بعضها الأخر. وعلى سبيل المثال نجد أن بعض أعضاء هيئة التدريس لا يوافقون على مسألة عدم مناسبة المناهج مع احتياجات سوق العمل ، كما لا يتفقون على وجوب قيام الجامعات بتدريب الطلبة على العمل في القطاع الخاص حيث يرون أن مسألة التدريب من واجبات القطاع المستفيد من خدمات الطلاب وليس قطاع التعليم .

جدول (3)
أسباب عدم قبول سوق العمل مخرجات التعليم من الجامعات السعودية.

	رجال الأعمال	أعضاء هيئة تدريس	إداريون	موظفون عموميون	المجموع
عدم توفر الخبرات العملية لدى الخريج الجامعي	*4.48 #0.62	3,57 0,88	4.15 1.02	3.86 1.08	3.96 0.99
عدم إجادة الخريج الجامعي اللغة الإنجليزية	4.06 0.81	3.86 0.80	4.09 0.90	4.04 0.99	4.00 0.89
المناهج التعليمية في الجامعات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل السعودي.	3.97 0.85	3.169 1.01	3.59 1.16	33.59 1.00	3.48 1.09
الجامعات لا تقوم بتدريب الطلبة وتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص	4.29 0.86	3051 1.02	3.96 1.19	3.81 0.95	3.83 1.10
مكاتب العمل لم توضح طبيعة التعامل مع قوى العمل الداخلية 0	3.90 0.86	3.41 1.02	3.54 1.24	3.75 1.21	3.55 1.13
هناك تفاوت كبير بين الأجور الحالية للموظف والأجور التي يطلبها الموظف السعودي.	3.83 0.93	3,16 0.96	3.91 1.00	4.00 0.81	3.87 0.96

تابع جدول (3)

	رجـــــال الأعمال	أعضاء هيئة تدريس	إداريون	موظفـون عموميون	المجموع
الموظف السعودي مرتبط بالحياة الاجتماعية بصورة تؤثر على طبيعة العمل مقارنة بغيره من العاملين .	3.90 0.94	3.54 1.15	3.67 1.21	3.68 1.17	3.65 1.16
الجامعات ما تزال منعزلة عن المجتمع بمناهجها ولا تتلاءم مع طبيعة العمل الخاص .	3.96 0.94	3.26 0.94	3.65 1.22	3.45 1.10	3.53 1.10
الأجور التي يطلبها خريجو الجامعات غير مناسبة .	3.77 0.95	3.21 1.21	3.64 1.12	3.36 1.09	3.48 1.15
الخريج الجامعي ما يزال يفضل الأعمال الإدارية غير الميدانية .	4.06 0.99	3.73 0.93	4.04 1.08	3.86 0.88	3.93 1.01
التخصصات المطلوبة للقطاع الخاص غير متوفرة في الجامعات	3054 1.02	2.88 1.03	3.19 1.08	3.54 1.33	3.15 1.10
الموظف السعودي لا يعمل في الفترة المسائية كما هو الأمر بالنسبة للموظف غير السعودي.	3.58 1.02	3.09 1.14	3.48 1.20	3.80 1.20	3.37 1.18
الموظف القادم من الخارج يمكن أن يقوم بعدة أعمال أو وظائف بينما لا يقوم بذلك الموظف السعودي.	3.87 1.02	3.56 1.10	3.78 1.19	3.81 1.00	3.71 1.13
الخريج الجامعي لا يجيد العمل في القطاع الخاص .	3.29 1.09	2.66 1.10	2.83 1.42	2.72 1.12	2.81 1.26
عدم إجادة الخريج الجامعي استخدام الحاسب الآلي .	3.60 1.10	3.29 1.03	3.19 1.24	3.36 1.36	3.28 1.16
الطلاب المخرجون في الجامعات السعودية غير قادرين على العمل في القطاع الخاص .	3.38 1.11	2.67 1.14	2.96 1.41	2.18 1.40	2.92 1.30
الخريج الجامعي لا يتساوى في الخبرة مع القادم من الخارج للعمل في القطاع الخاص .	3.83 1.15	3.41 1.18	3.75 1.24	3.63 1.39	3.63 1.22

تابع جدول (3)

	رجـــــال الأعمال	أعضاء هيئة تدريس	إداريون	موظفـون عموميون	المجموع
القطـاع الخـاص لا يستطيع تـوفير الأجور التي يطلبها خريج الجامعة .	3.45 1.17	3.29 1.19	3.50 1.24	3.81 1.25	3.43 1.22
الخـريج الجـامعي لا يمكـن ضـمان استمراريته في العمل بعد اكتسابه للخبـرات لـدى المنشـاة التـي يعمـل بها.	3.93 1.23	3.30 0.99	3.75 1.33	3.90 1.23	3.62 1.23

(*) المتوسط الحسابي Mean . (#) الانحراف المعياري . std Dev

وبإخضـاع البيانـات المرتبطـة بأسـباب عـدم قبـول سـوق العمـل السـعودي لمخرجـات التعليم الجـامعي فـي المملكـة للتحليل العـاملي (Factor Analysis) بهدف الحصول على الإجابات المترابطة حول الأسباب المؤدية إلى عدم قبول مخرجات التعليم بعد إدراجها في مجموعات حسب أهميتها لكل مجموعة وتأثيرها على قرار الاستفادة أو عدم الاستفادة من مخرجات التعليم المـالي. ويبين جدول (4) أن العامل الأول قد أشار إلى أن الخريج الجامعي السعودي غير منضبط في العمل مقارنة بـالموظف الأجنبـي وأن الطلاب المتخرجين من الجامعات السعودية غير قادرين على العمل فـي القطـاع الخـاص وان الخـريج الجـامعي لا يجيـد العمـل فـي القطـاع الخـاص ؟ حيـث يتطلـع إلـى العمـل الحكـومي أكثـر مـن العمـل فـي القطـاع الأهلـي، وأن الخـريج الجـامعي لا يمكـن ضـمان استمراره في العمل خاصة بعد اكتسابه للخبـرات لـدى المنشـأة التـي يعمـل بهـا، بالإضـافة إلى أن الخريج الجامعي لا يتساوى فـي الخبـرة مـع القـادم مـن الخـارج للعمـل فـي القطـاع الخـاص وبـذلك يمكـن اعتبـار أن الصـفات الشخصـية والسـلوكية للموظـف هـي العامـل الرئيس في تشكيل موقف سوق العمل من مخرجات التعليم العالي.

وأما العامل الثاني فقد أشار إلى أن المناهج التعليميـة فـي الجامعـات لا تتناسـب مـع احتياجـات سـوق العمـل السـعودي، وأن الجامعـات مـاتزال منعزلـة عـن المجتمـع بمناهجهـا ولا تـتلاءم مـع طبيعـة العمـل الخـاص ، وأن التخصصـات المطلوبـة للقطـاع الخاص غير متوفرة في الجامعات ، بالإضافة إلى أن الجامعات لا تقوم بتدريب الطـلاب وتأهيلهم للعمل فـي القطـاع الخـاص ، وبـذلك يمكـن اعتبـار أن العوامـل الأكاديميـة تـدخل ضمن الأسباب التي تشكل موقف سوق العمل من مخرجات التعليم .

وأما العامل الثالث فقد أشار إلى أن من أسباب عدم قبول مخرجات التعليم : عدم إجادة الجامعي التحدث باللغة الإنجليزية ، وأنه ما يزال يفضل الأعمال الإدارية غير الميدانية ، وعدم توفر الخبرات العملية لديه وعدم إجادته استخدام الحاسب الآلي، بالإضافة إلى أن الموظف القادم من الخارج يمكن أن يقوم بعدة أعمال بينما لا يقوم الموظف السعودي بذلك . وعليه يمكن اعتبار أن القصور في المهارات الفردية تدخل ضمن الأسباب التي تشكل موقف سوق العمل من مخرجات التعليم وتشكل العامل الثالث

وأخيراً فقد أشار العامل الرابع إلى أن القطاع الخاص لا يستطيع توفير الأجور التي يطلبها خريج الجامعة ؛ حيث يجد القطاع الخاص أن هناك مبالغة في المطالبة بالأجور من قبل الموظف السعودي، وبذلك فإن الأجور التي يطلبها خريجو الجامعات غير مناسبة ، وان هناك تفاوتاً كبيراً بين الأجور الحالية للموظف غير السعودي والأجور التي يطلبها الموظف السعودي. وعلى ضوء النتائج السابقة يمكن تحديد نتائج تحليل العوامل في أربعة جوانب هامة رئيسة تشكل السبب في عدم قبول سوق العمل لمخرجات التعليم ، وهذه الجوانب هي:

1- الجانب السلوكي للخريج الجامعي.
2- الجانب الأكاديمي للخريج الجامعي.
3- قدرات الخريج الجامعي ومهاراته الفردية .
4- الجانب المرتبط بالأجور.

جدول (4): التحليل العاملي لأسباب عدم قبول سوق العمل مخرجات التعليم من الجامعات السعودية

	عامل أ أسباب سلوكية	عامل 2 أسباب أكاديمية	عامل 3 مهارات فردية	عامل 4 أسباب مالية	communality
الخريج الجامعي غير منضبط في العمل	**0.809**				**0.712**
الطلاب المتخرجون في الجامعات السعودية غير قادرين على العمل في القطاع الخاص	**0.738**				**0.673**
الخريج الجامعي لا يجيد العمل في القطاع الخاص .	**0.604**				**0.470**

تابع جدول (4)

	عامل 1 أسباب سلوكية	عامل 2 أسباب أكاديمية	عامل 3 مهارات فردية	عامل 4 أسباب مالية	communality
الخريج الجامعي لا يتساوى في الخبرة مع القادم من الخارج للعمل في القطاع الخاص .					**0.532**
المناهج التعليمية في الجامعات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل السعودي.		**0.793**			**0.692**
الجامعات ما تزال منعزلة عن المجتمع بمناهجها ولا تتلاءم مع طبيعة العمل الخاص .		**0.758**			**0.663**
التخصصات المطلوبة للقطاع الخاص غير متوفرة في الجامعات .		**0.703**			**0.576**
الجامعات لا تقوم بتدريب الطلاب وتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص .		**0.702**			**0.603**
عدم إجادة الخريج الجامعي اللغة الإنجليزية .			**0.715**		**0.646**
الخريج الجامعي ما يزال يفضل الأعمال الإدارية غير الميدانية .			**0.660**		**0.494**
عدم توفر الخبرات العملية لدى الخريج الجامعي			**0.639**		**0.634**
عدم إجادة الخريج الجامعي استخدام الحاسب الآلي.			**0.550**		**0.358**
الموظف القادم من الخارج يمكن أن يقوم بعدة أعمال أو وظائف بينما لا يقوم بذلك الموظف السعودي.			**0.432**		**0.485**
القطاع الخاص لا يستطيع توفير الأجور التي يطلبها خريج الجامعة .				**0.800**	**0.676**

تابع جدول (4)

	عامل 1 أسباب سلوكية	عامل 2 أسباب أكاديمية	عامل 3 مهارات فردية	عامل 4 أسباب مالية	communality
الأجور التي يطلبها خريجو الجامعات غير مناسبة .				**0.653**	**0.634**
هناك تفاوت كبير بين الأجور الحالية للموظف والأجور التي يطلبها الموظف السعودي.				**0.564**	**0.561**

وللتعرف إلى أهم المسئوليات التي تقع على الجامعات لمواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل أجري اختبار لاثني عشر عاملا أو مهمة تقع على عاتق قطاع التعليم ، وتوصلت الدراسة إلى موافقة جميع أفراد العينة على جميع تلك المسئوليات الواردة في استمارة الاستبيان باستثناء عاملين : الأول خاص بإشراك رجال الأعمال في محتويات المناهج العلمية ، والثاني خاص بإشراكهم في التدريس حسب ما يوضحه جدول (5).

وقد جاء في قائمة هذه المسئوليات ضرورة تطوير أسلوب التعليم بحيث يساعد على تنمية شخصية الطالب ويجعله قادراً على تحمل المسئولية ، ثم تغيير نمط التعليم من التلقين إلى التطبيق ، وإعداد الطلاب القادرين على استخدام الحاسب الآلي للعمل في القطاع الخاص ، وتدريب الخريجين للعمل في القطاع الخاص ، وتدريب الطلاب الجامعيين بمواقع العمل ، وإعداد الطلاب القادرين على التحدث باللغة الإنجليزية للعمل في القطاع الخاص ، ودراسة مدى احتياجات القطاع الخاص إلى التخصصات بصفة مستمرة ، والعمل على تطويرها، والاهتمام بأعضاء هيئة التدريس بصورة أفضل عن طريق تطوير مداركهم العلمية ، وتوفير تخصصات جديدة في الكليات بحيث تتلاءم مع حاجات السوق ، وتعديل مناهج التعليم بحيث تتلاءم مع سوق العمل .

جدول (5)

أهم المسئوليات التى تقع على الجامعات لمواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل من وجهة نظر جمع أفراد العينة

مسئوليات تقع على الجامعات	عدد المشاركين	هام جداً	هام	هام بدرجة قليلة	غير هام	غير هام إطلاقاً	المتوسط	الانحراف المعياري
تطوير أسلوب التعليم بحيث يساعد على تنمية شخصية الطالب ويجعله قادر على تحمل المسؤولية	287	0.3	0.7	3.1	22	73	4.68	0.60
تغيير نمط التعليم من التلقين إلى الممارسة فى التطبيق	287	0.3	0.7	5.6	31.7	61.7	4.53	0.66
إعداد الطلبة القادرين على استخدام الحاسب الآلي للعمل فى القطاع الخاص	289	1.4	6.9	27.3	64.4	0.7	4.04	0.68
تدريب الخرجيين للعمل فى القطاع الخاص	291	0.3	1.7	4.5	35.7	57.7	4.48	0.69
تدريب الطلبة الجامعيين بموقع العمل	288	0.7	1	5.2	34.4	58.7	4.49	0.70
إعداد الطلبة القادرين على التحدث باللغة الإنجليزية للعمل فى القطاع الخاص	289	4.1	6.2	28.4	63.3	0.7	4.52	0.70
دراسة مدى احتياجات القطاع الخاص للتخصصات بصفة مستمرة والعمل على تطويرها	290	0.3	2.1	7.2	29.3	61	4.48	0.75
الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس بصورة أفضل عن طريق تطوير مداركهم العلمية .	286	0.3	2.4	9.4	28.7	59.1	4.43	0.79

تابع جدول (5)

مسئوليات تقع على الجامعات	عدد المشاركين	هام جداً	هام	هام بدرجة قليلة	غير هام	غير هام إطلاقاً	المتوسط	الانحراف المعياري
توفير تخصصات جديدة فى الكليات بحيث تتلاءم مع احتياجات السوق .	288	0.7	2.1	9.4	26.7	61.1	4045	0.80
تعديل مناهج التعليم بحيث تتلاءم مع سوق العمل .	289	1.0	405	6.6	27.3	60.6	4041	0.87
إشراك رجال الأعمال السعوديين .	286	8.4	11.5	18.5	28.0	32.6	3.66	1.26
إشراك رجال الأعمال	289	16.6	30.8	20.4	14.2	18	2.86	1.37

المناقشة

شارت الدراسة إلى أن هناك أربعة أسباب جوهرية تحول دون قبول سوق العمل لمخرجات التعليم ، وأنها تحتاج إلى اهتمام المسئولين عن التعليم وسوق العمل ، وتمثلت في الجانب السلوكي والأكاديمي والقدرات الفردية والجانب المالي. فالجانب السلوكي للطلاب نحو العمل يدفعنا إلى إعادة النظر في سياسة قبول الطلاب في الجامعات؛ فليس بالضرورة أن كل من انخرط في التعليم قادر على أن يكمل تعليمه ، فهناك حدود وقدرات يجب أن نقف عندها لكي نستطير أن نفرق بين الطالب المبدع والقادر على العطاء والقادر على إكمال مسيرته التعليمية دون أن يشكل عبئاً على المؤسسة التعليمية ، وبين الطالب القادر على الإبداع في مجالات أخرى مهنية أو حرفية أو فنية بشرط أن تتوفر له الأدوات اللازمة لصقل هذه القدرات في المعاهد والمؤسسات المهنية.

ولاشك أن تكدس أعداد الطلاب في الجامعات وفي قاعة المحاضرات يؤثر على المستوى العام للتعليم وعلى مستوى الأداء التعليمي في المستقبل . وأما الجانب الأكاديمي فيحتاج إلى التفكير في تقييم أستاذ الجامعة بحيث تعتمد العملية التعليمية على كل من يستطيع أن يحقق أهداف التعليم الجامعي؛فليس كل من حصل على أعلى الشهادات بقادر على أن يوصل المعلومة إلى الطلاب بالصورة المطلوبة ؟ حيث يحتاج هذا الفرد إلى تدريب طويل وصقل لقدراته حتى يمكن إن ينخرط في العمل التعليمي بعد أن يكتسب المهارات الإيجابية ، كما يحتاج إلى استيعابه للتطورات الحديثة في أسلوب التعليم ومناهجه . وبخصوص قدرات الطالب الخريج فإن الحاجة ماسة إلى أن يهتم الطالب بتطوير إمكاناته عن طريق الاستفادة من البرامج التي توفرها الجامعات ؟ مثل الدورات التدريبية في مجال استخدام الحاسب وتعليم اللغة الإنجليزية ، وبالنسبة للجامعات التي لا تقدم هذه الدورات يتطلب منها الأمر الشروع في ذلك حتى يمكن مساعدة الطالب على اكتساب المهارات الفردية التي تؤهله للحصول على عمل جيد. وأما الجانب المرتبط بالأجور فيعتبر من مسئوليات الجهات الرسمية التي تحتاج إلى أن توضح المزايا التي يمكن أن يحصل عليها الخريج، والقضاء على الفروق الكبيرة بين تلك الأجور بما لا يؤثر على سوق العمل . وبالنسبة لمسئوليات الجامعات تجاه تقريب الفجوة بين مناهجها وتخصصاتها مع سوق العمل وإمكانية تدريب الطالب على العمل فإنه ليس بالضرورة أن تتكلف الجامعات بأمور التدريب

والتأهيل للعمل في القطاع الخاص ، ولكن يطلب منها دراسة احتياجات سوق العمل من التخصصات واستحداث تخصصات جديدة بحيث تتلاءم مع احتياجات السوق ، وهذا يتطلب تعديل مناهج التعليم . وبمقارنة نتائج هذه الدراسة مع الدراسات السابقة وجد الباحث أن هناك تماثلا في بعض الإجابات مع نتائج الدراسة التي أجراها سالم القحطاني (1998، ص 179)، حيث توصل في دراسته إلى أن أهم أسباب عدم قبول القطاع الخاص لمخرجات التعليم العالي هو عدم توفر الخبرات لدى الخريج الجامعي، والضعف في اللغة الإنجليزية ، مع ضعف القدرة التحليلية لدى الطالب المتخرج.

التوصيات

على ضوء ما تقدم يمكن تقديم بعض التوصيات المرتبطة بالتعليم العالي وإمكانية مواءمة مخرجاته مع متطلبات سوق العمل السعودي على النحو الذي يمكن تشغيل الدائرة الموضحة في شكل (1) على النحو التالي.

1- أن تطلب الجامعات من الجهات المسئولة عن توظيف القوى العاملة القيام بدراسة احتياجات سوق العمل من القوى العاملة المتخصصة وإبلاغ الجامعات حتى تتمكن الجهات التعليمية المعنية بتحديد التخصصات المطلوبة وتوجيه الطلاب وفقاً لحاجة قطاع الأعمال مع إدخال تعديلات جوهرية على أسلوب التعليم حتى يصبح أكثر توافقاً مع حاجات التنمية .

2- عقد ندوات ولقاءات مكثفة مع كبريات الشركات الخاصة التي توظف أعداداً كبيرة من العاملين ومحاولة عرض المناهج الجديدة المقترحة وأخذ وجهات النظر حول مدى ملاءمة تلك المناهج مع احتياجات العمل ، ومقارنة ما توصلت إليه الدراسة الأولية حول المناهج مع تجارب الجامعات والمعاهد الأخرى التي تقدم نفس التخصصات للتعرف إلى الصعوبات التي واجهت تطبيق المناهج الجديدة .

3- تطوير مفهوم التعليم الجامعي بإعادة النظر في وحدات مخرجات التعليم وتحويلها إلى طرق عملية أكثر تطوراً؛ بحيث تشمل عناصرها الطالب الإيجابي والجامعة العصرية والمناهج العلمية المتطورة والتعليم غير المنهجي أو التعاوني.

4 - توجيه التخصصات نحو سوق العمل والتوسع فى التدريب على المهارات العملية الفردية عن طريق برنامج خدمة المجتمع . بالإضافة إلى توجيه

الطلاب في المراحل النهائية من الدراسة للتدريب في القطاع الخاص لاكتساب الخبرات العملية .

5- العمل على توفير الحوافز المعنوية لتشجيع الشركات المحلية على توظيف ذوي المؤهلات المحلية .

6- التوسع في إنشاء أقسام جديدة داخل الكليات تقوم بتوفير تخصصات جديدة تتلاءم مع متطلبات سوق العمل .

7- تنشيط دور الإعلام في إبراز أهمية قيام المنظمات الربحية بتدريب الخريجين وتوظيفهم في الجامعات المحلية ، وتوضيح أثر ذلك على مستقبل سوق العمل .

8- إنشاء جامعات أهلية تسهم في توفير التخصصات التي لا تقدمها الجامعات الحكومية 9- فتح كليات تقنية متوسطة وزيادة تحسين نوعيتها وتوعية الرأي العام بأهمية الدراسة في الكليات المتوسطة ودورها في التنمية .

إن مستقبل التعليم الجامعي مرتبط بدرجة كبيرة بالبيئة الخارجية وما تحتويه من برامج وأهداف تنموية في المجالات الاقتصادية والإدارية ، لذلك فإن مفهوم التعليم و أسلوبه لابد أن يتغير بحيث يستطيع الوقوف أمام المتغيرات المستجدة في سوق العمل .

وأخيراً فإن موضوع التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل يتطلب المزيد من الدراسات المستمرة ، حيث يمكن أن تتعرض الدراسات المستقبلية للتعرف إلى اتجاهات الطلاب نحو التعليم العالي والمشاكل التي تحول دون تحقيق طموحاتهم العلمية والعملية .

المصادر

أحمد العلي الصباب (1976). دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . جدة : دار عكاظ للطباعة والنشر.

أحمد حسين اللقاني (1982). المناهج بين النظرية والتطبيق . القاهرة : عالم الكتب .

بيكاس س . دانيال (1987). التعليم العالي والنظام الدولي الجديد، ترجمة إلى العربية ونشره مكتب التربية العربي لدول الخليج ، راجع الترجمة العربية محمد الأحمد الرشيد، ص ص 420ه أ42.

جلال محمد، وعبدالحي محمد رضوان (1998). مستقبل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية . ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي، رؤى مستقبلية ، الرياض ، 22-ه2فبراير، ص ص 113- 143.

حسن أبو ركبة (أ198). المقومات الأساسية لإستراتيجية التعليم العالي على ضوء الزيادة على الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، الندوة العلمية للتعليم ، وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، 5 ربيع الأول .

حمود البدر، وخالد السيف (1985). ترشيد سياسات القبول في التعليم الجامعي لدول الخليج العربية واقتراح برامج إعلامية لإقناع الجمهور، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج ، ص ص 135- 169.

سالم سعيد القحطاني (1998). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية . ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي: رؤى مستقبلية ، الرياض ، فبراير 22- 25، ص ص 145- 184.

سليمان حمد البازعي (1998). التعليم في المملكة العربية السعودية والاتجاهات المستقبلية لأسواق العمل ، ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي، رؤى مستقبلية ، الرياض ، 22- ه2فبراير، ص ص 185 - 201.

صائب الألوسي (1985). التعليم الجامعي في دول الخليج العربية : واقعه ومؤشراته المستقبلية ، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج ، ص ص 53- 84.

عبدالعزيز إبراهيم (1985). تطوير المناهج للتعليم العالي في الوطن العربي، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج ، ص ص 99- 133.

عمر عبدالله كامل (1998) . تخطيط التعليم العالي في المملكة في ضوء احتياجات سوق العمل . ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي: رؤى مستقبلية ، الرياض ، 22-ه2فبراير، ص ص 35- 65.

وديع عدنان (1996). سوق العمل العربية . في : برنامج الاتجاهات الحديثة في تخطيط التعليم والقوى العاملة في الأقطار العربية - الجزء الثاني. الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، ص ص 163- 175.